

## شروط وأحكام البيع

**1. قابلية التطبيق.** تعتبر شروط وأحكام البيع هذه ("الشروط") الشروط الوحيدة التي تحكم عملية بيع المنتجات ("المنتجات") بواسطة براى إنترناشيونال إنك وشركاتها التابعة وفروعها وأقسامها (حسب الاقتضاء، "براى" أو "البائع") إلى مشتري المنتجات ("المشتري") من براى. وبصرف النظر عما قد يرد في هذه الشروط خلافًا لذلك، إذا تم توقيع عقد بين براى وأي مشتري يغطي بيع المنتجات المشمولة، يُعمل بما ورد في هذا العقد من شروط وأحكام بالقدر الذي تتعارض فيه مع هذه الشروط.

الإشارات إلى (1) "مصنع براى" هي إشارات إلى مقر البائع الوطني أو الإقليمي المعني في البلد التي يُسئلم فيها الأمر و(2) "الدولار" أو "رمز الدولار" هي إشارات إلى الدولار الأمريكي ما لم يُحدد خلاف ذلك.

**2. الاتفاق الكامل.** تُشكل هذه الشروط وعرض الأسعار ("عرض الأسعار") المرفقين (يُشار إليهما مجتمعين بـ "الاتفاقية") جملة ما تم الاتفاق عليه بين شركة براى والمشتري فيما يتعلق بالمنتجات موضوع عرض الأسعار هذا وبحلا محل جميع التفاهات والاتفاقيات والمفاوضات والإقرارات والضمانات والاتصالات السابقة أو المعاصرة، سواءً المكتوبة أو الشفهية. وتسود هذه الشروط على أي من شروط وأحكام الشراء العامة الخاصة بالمشتري بصرف النظر عما إذا كان المشتري قد قدم بالفعل، أو توقيت تقديم، أمر الشراء خاصته أو هذه الشروط. ويقتصر قبول المشتري لعرض الأسعار صراحةً على هذه الشروط، ولا توافق شركة براى على أي، وهي غير ملزمة بأي، شروط وأحكام تتعارض مع هذه الشروط أو تضاف إليها أو تكون بمثابة تعديل لها. ولا يشكل الوفاء بأمر المشتري قبولاً لأي من شروطه وأحكامه ولا يُعتبر إقرارًا بتغيير هذه الشروط أو تعديلها. وبصرف النظر عما قد يرد خلافًا لذلك في هذه الشروط أو أي اتفاقية، لن تكون شركة براى ملزمة بإجراء أي عملية بيع للمنتجات أو تلبية شروطها بأي طريقة أخرى إلى المشتري بناءً على أمر نقل قيمته عن مائتين وخمسين (250) دولار.

**3. عروض الأسعار.** ما لم يطلب البائع خلاف ذلك كتابةً، تعتبر جميع عروض الأسعار المقدمة من البائع مقبولة بشكل فوري. ويحتفظ البائع بحقه في سحب و/أو مراجعة أي عرض أسعار في أي وقت قبل القبول النهائي من جانب المشتري.

**4. الأسعار.** يشتري المشتري البضائع من البائع وفق الأسعار ("الأسعار") المنصوص عليها في قائمة الأسعار المنشورة للبائع والسارية في تاريخ استلام أمر المشتري بواسطة براى. وتخضع جميع أسعار المنتجات (وأي خصومات مطبقة) للتغيير دون إخطار بذلك. وستتم فوترة أي أمر يتم تأجيل تسليمه بناءً على طلب المشتري أو جدولة تسليمه بعد فترة تجاوز مائة وعشرين (120) يومًا من تاريخ الأمر وفق الأسعار والخصومات الواردة في القائمة المنشورة والسارية كما في تاريخ الشحن وذلك ما لم يُتفق تحديداً على غير ذلك في وقت قبول الأمر بواسطة البائع. وستتم إضافة أي نفقات إضافية يتكديها البائع، مثل النفقات المتعلقة بالهندسة أو الوسم أو الضرائب أو مكالمات الخدمة أو تعبئة الصادرات في الصناديق أو غيرها من النفقات، إلى الفاتورة بعد إخطار المشتري بهذه التكاليف الإضافية.

**5. الضرائب.** تعتبر الأسعار خالصة من جميع ضرائب المبيعات والاستخدام والضرائب غير المباشرة، وأي من الضرائب والعوائد والرسوم والأجور المماثلة الأخرى، التي يتم فرضها بواسطة أي هيئة حكومية على أي مبالغ واجبة السداد من قبل المشتري. ويتحمل المشتري المسؤولية عن جميع هذه الرسوم والتكاليف والضرائب وفي حالة تم دفعها بواسطة البائع أو كانت واجبة السداد من جانبه، تتم إضافتها إلى السعر في الفاتورة.

## 6. شروط الدفع.

**أ.** ستكون جميع الفواتير الخاصة بالمشتريين المحليين (الأمريكيين) مستحقة بعد ثلاثين (30) يومًا صافية من تاريخ الفاتورة ما لم يُحدد البائع خلاف ذلك. وتتطلب جميع الفواتير الخاصة بالمشتريين الدوليين (غير الأمريكيين)، خطابات اعتماد مؤكدة وغير قابلة للإلغاء تكون مستحقة عند التسليم إلى وكيل الشحن في ميناء الشحن خاصته بالولايات المتحدة الأمريكية ما لم يوافق البائع على خلاف ذلك.

**ب.** يدفع المشتري فائدة على كل مدفوعات متأخرة تعادل: (1) اثنان في المائة (2%) شهريًا أو (2) أعلى نسبة مسموح بها بموجب القانون المعمول به، أيهما أقل. ويعوض المشتري البائع عن جميع التكاليف المتكبدة فيما يتعلق بتحويل أي مدفوعات متأخرة بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، أتعاب المحاماة وتكاليف المحكمة. وإضافة إلى جميع سبل الانتصاف الأخرى المتاحة بموجب هذه الشروط أو القانون (والتي لا يتم التنازل عنها بموجب ممارسة البائع لأي من الحقوق الواردة في هذه الاتفاقية)، يحق للبائع تعليق تسليم أي من المنتجات إذا لم يدفع المشتري أي مبالغ حين استحقاقها بموجب هذه الاتفاقية.

ج. ولا يجوز للمشتري أن يحتجز أي مبالغ مستحقة أو واجبة السداد أو يؤخر دفعها بسبب التقاوس مع أي مطالبة أو مطالبة مضادة أو تخفيض أو تأخر الدفع من عملائه أو نشوء نزاع مع البائع، سواءً كان يتعلق بانتهاك من جانب البائع أو إفلاسه أو غير ذلك .

7. **الائتمان.** تظل عمليات شحن المنتجات وتسليمها إلى المشتري في جميع الأوقات خاضعة لموافقة إدارة الائتمان لدى البائع. ويجوز للبائع، إضافة إلى أي حقوق وسبل انتصاف أخرى، وفق اختياره، رفض إجراء أي عمليات شحن أو تسليم بموجب هذه الاتفاقية إلا عند استلام المدفوعات أو ضمان مقبول أو غير ذلك وفق الشروط والأحكام المرضية للبائع. وإذا ما اختار البائع تمديد الائتمان للمشتري، يجوز للبائع تقييد أو رفض أي تمديدات إضافية للائتمان وفق تقديره المطلق. ويعتمد أي تمديد لفترات الدفع المفتوحة بواسطة البائع على قدرة المشتري المتواصلة على دعم متطلبات رأس المال العامل لأعماله.

## 8. التسليم.

أ. يتم تسليم المنتجات في غضون فترة زمنية معقولة بعد استلام الأمر من المشتري. وتعتبر جميع تواريخ التسليم تقريبية وتعتمد على استلام المعلومات والمواد (عند الاقتضاء) التي يقدمها المشتري في الأوقات المطلوبة.

ب. ما لم يتفق الطرفان كتابة على خلاف ذلك، يحرص البائع على إتاحة المنتجات في مصنع براي ("نقطة التسليم"). وتنتقل ملكية المنتجات ومخاطر فقدانها إلى المشتري عند توقيع بوليصة الشحن بواسطة شركة النقل (مما يدل على تسليم المنتجات إلى شركة النقل لشحنها إلى المشتري). ويكون المشتري مسؤولاً عن جميع تكاليف الشحن وتوفير المعدات والعمالة المناسبة بشكل معقول بما يُمكنه من استلام المنتجات عند نقطة التسليم.

ج. جميع الأسعار المعروضة مقدمة على أساس التسليم في مصنع براي أو أي مكان آخر يحدده البائع في عرض الأسعار. ولا يضمن البائع تسليم الشحنات أبعد من نقطة التسليم، وبالتالي يجب تقديم جميع المطالبات من جانب المشتري المتعلقة بالمنتجات المفقودة أو التالفة أثناء النقل مباشرة إلى شركة النقل. ويتم اختيار طريقة الشحن وشركة نقل المنتجات من قبل البائع. ويجوز للبائع إجراء الشحن وفق خيار المشتري وذلك إذا كان مسار النقل معقولاً وبمقابل الخيار المعتاد للبائع من حيث التكلفة أو يقل عنه. إما إذا كانت تكلفة مسار النقل تزيد عن متطلبات الشحن الخاصة والعادية، يقوم البائع بشحن المنتجات على تكلفة المشتري (بما في ذلك رسوم المناولة أو التكاليف على أساس التحصيل) ولن يحصل المشتري على أي ائتمان مقابل رسوم الشحن التي كان سيتكبدها البائع في ظل الظروف العادية. ولا يجوز تحديد إلا وجهة واحدة لكل أمر.

د. في حالة عدم قبول المشتري تسلم المنتجات في التاريخ المحدد وفقاً لإخطار يرسله البائع إلى المشتري يفيد بأن المنتجات ستكون متاحة للتسليم عند نقطة التسليم: (1) تنتقل مخاطر خسارة المنتجات إلى المشتري، و(2) تُعتبر المنتجات قد تسليمها إلى المشتري وقبولها من جانبه، و(3) يجوز للبائع، وفق تقديره، تخزين المنتجات حتى يستلمها المشتري، وعندئذ يكون المشتري مسؤولاً عن جميع التكاليف والنفقات ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التخزين والتأمين). ويعتبر أي إخفاق للمشتري في توفير التعليمات أو الوثائق أو التراخيص أو التصاريح الملائمة فيما يتعلق بتسليم المنتجات بمثابة عدم قبول من جانبه لتسلم المنتجات في التاريخ الذي تكون فيه هذه المنتجات متاحة للتسليم. ويجوز التعامل مع أي أوامر يحتفظ بها البائع لمدة ستين (60) يوماً باعتبارها أوامر ملغاة واعتبار المنتجات مرتجعة.

## 9. المعاينة ورفض المنتجات غير المطابقة.

أ. يجب على المشتري معاينة المنتجات في غضون عشرة (10) أيام من الاستلام ("فترة المعاينة"). ويُعتبر المشتري أنه قبل المنتجات إلا إذا أخطر البائع كتابة بوجود أي منتجات غير مطابقة خلال فترة المعاينة وقدم دليلاً كتابياً على ذلك أو غيره من الوثائق على النحو الذي يطلبه البائع بشكل معقول. "المنتجات غير المطابقة" تعني أن المنتجات التي تم شحنها تختلف عن تلك المحددة في أمر الشراء الخاص بالمشتري.

ب. إذا أخطر المشتري البائع في الوقت المناسب عن وجود أي منتجات غير مطابقة خلال فترة المعاينة، يعمل البائع، وفق تقديره المطلق، على (1) استبدال المنتجات غير المطابقة هذه والاستعاضة عنها بمنتجات مطابقة، أو (2) إضافة سعر المنتجات غير المطابقة إلى حساب المشتري أو رده إليه، جنباً إلى جنب مع أي نفقات شحن ومناولة معقولة قد يكون المشتري تكبدها فيما يتعلق بذلك. ويشحن المشتري، على نفقته، المنتجات غير المطابقة، ويتحمل مخاطر فقدانها، إلى مصنع براي أو إلى أي مكان آخر يحدده البائع في عرض الأسعار. وعند إقرار البائع بالطبيعة غير المطابقة للمنتجات غير المطابقة، يضيف البائع النفقات التي تكبدها المشتري فيما يتعلق بهذه الشحنة إلى حسابه مقابل التزامات الدفع للمشتري تجاه البائع. وإذا مارس البائع خياره باستبدال هذه المنتجات غير المطابقة، يشحن البائع، بعدما يستلم شحنة المنتجات غير المطابقة المرتجعة من المشتري، المنتجات البديلة إلى المشتري، ويجب أن تُطبق شروط **القسم 8**

(ب) على هذه المنتجات البديلة باستثناء أن البائع هو من سيتحمل المسؤولية عن التكاليف والنفقات الخاصة بهذه الشحنة.

ج. يقر المشتري ويوافق على أن سبل الانتصاف المنصوص عليها في **القسم 9 (ب)** (التي تتم ممارستها بما يتوافق مع هذه الشروط) هي سبل انتصاف حصرية له فيما يتعلق بتسليم المنتجات غير المطابقة.

10. **أوامر التغيير/ الإلغاء.** لا يجوز تغيير أو إلغاء الأوامر التي يستلمها البائع ويوافق عليها إلا وفق الشروط المعقولة بالنسبة له والتي تحول دون تكبده أي خسارة. ولن يقبل البائع حالات التغيير أو الإلغاء بشأن المنتجات، سواء أكانت قياسية أم غير قياسية أم خاصة، دون السداد الكامل للنققات ذات الصلة المتكبدة حتى تاريخه. ويجب على المشتري تقديم أوامر الإلغاء أو التغيير كتابةً ويجب أن تكون موقعة بواسطة ممثل مفوض عن البائع حتى تصبح نافذة السريان. وتخضع أي حالات تغيير أو إلغاء للمنتجات لتغييرات مناسبة في الخصومات وتكاليف الشحن والرسوم الأخرى الخاصة بالمشتري.

## 11. الضمان المحدود.

أ. يضمن البائع للمشتري لمدة تنتهي إما بانقضاء اثني عشر (12) شهرًا من تاريخ التركيب أو ثمانية عشر (18) شهرًا من تاريخ الشحن، أيهما يحدث أولاً ("مدة الضمان") خلو المنتجات المصنعة من جانبه من العيوب من حيث المواد وجودة الصناعة عند استخدامها للأغراض التي تم تصميمها وتصنيعها من أجلها. ولا يضمن البائع المنتجات ضد التآكل بفعل المواد الكيميائية أو الإجهاد أو ضد أي خلل آخر بخلاف العيوب في المواد أو جودة الصناعة.

ب. يعتبر الضمان الصريح المنصوص عليه في **القسم 1.11 (أ)** حصريًا ويحل محل أي من الضمانات الأخرى، سواء الصريحة أو الضمنية. ولا توجد أو تُقدم أي ضمانات فيما يتعلق بصلاحية التسويق أو الملاءمة لتحقيق غرض معين.

ج. يجوز أن تشكل المنتجات المصنعة بواسطة طرف ثالث ("منتجات الطرف الثالث") المنتجات في هذه الاتفاقية أو أن تتضمنها أو أن تكون مضمنة فيها أو مدمجة معها أو ملحقة بها أو معبأة معها. وتعتبر منتجات الطرف الثالث غير مشمولة بالضمان المنصوص عليه في **القسم 11 (أ)**. ولتجنب الشك، لا يقدم البائع أي إقرارات أو ضمانات فيما يتعلق بأي منتجات طرف ثالث.

د. لا يكون البائع مسؤولاً عن أي إخلال بالضمان المنصوص عليه في **القسم 11 (أ)** إلا إذا: (1) أرسل المشتري إخطارًا كتابيًا إلى البائع بالخلل خلال مدة الضمان وفي غضون، بأي حال من الأحوال، أربعة عشر (14) يومًا من وقت اكتشاف المشتري للخلل أو الوقت الذي يُفترض أن يكون قد اكتشف الخلل فيه؛ و(2) أتيح للبائع فرصة معقولة بعدم استلام الإخطار لمعاينة هذه المنتجات وقام المشتري (إذا طلب منه البائع ذلك) بإعادة المنتجات إلى مصنع براي، أو أي مكان آخر يحدده البائع في عرض الأسعار، لإجراء الفحص؛ و(3) تحقق البائع بشكل معقول من ادعاء المشتري بأن المنتجات معيبة. ويجب على المشتري إعادة المنتجات المعيبة (على أن تكون أجرة الشحن مدفوعة مقدمًا) إلى براي في مصنعها أو أي مكان آخر تحدده في عرض الأسعار في موعد غايته تسعين (90) يومًا من إرسال المشتري الإخطار الكتابي المبدئي الذي يفيد بوجود خلل إلى البائع. وعند إقرار البائع بالمنتجات المخالفة للضمان المقدم بموجب **القسم 11 (أ)**، يضيف البائع النفقات التي تكبدها المشتري فيما يتعلق بالشحن إلى حسابه مقابل التزامات الدفع للمشتري تجاه البائع؛ ويشحن البائع، إذا مارس خياره باستبدال هذه المنتجات المعيبة، المنتجات البديلة إلى المشتري وتُطبق شروط **القسم 8 (ب)** على هذه المنتجات البديلة باستثناء أن البائع هو من يتحمل المسؤولية عن التكاليف والنققات الخاصة بهذه الشحنة.

هـ. لا يكون البائع مسؤولاً عن أي إخلال بالضمان المنصوص عليه في **القسم 11 (أ)** إذا: (1) استخدم المشتري هذه المنتجات بعد إرسال الإخطار؛ أو (2) كان العيب ناجمًا عن عدم اتباع المشتري لتعليمات البائع الشفهية أو الكتابية فيما يتعلق بتخزين المنتجات أو تركيبها أو تشغيلها تجريبياً أو استخدامها أو صيانتها؛ أو (3) قام المشتري بتغيير هذه المنتجات أو إصلاحها دون الحصول على موافقة كتابية مسبقة من البائع.

و. مع مراعاة **القسم 11 (د)** و**القسم 11 (هـ)** أعلاه، وفيما يتعلق بأي من هذه المنتجات خلال مدة الضمان، يجب على البائع، وفق تقديره المطلق إما: (1) إصلاح هذه المنتجات (أو الأجزاء المعيبة منها) أو استبدالها أو (2) إضافة سعر هذه المنتجات إلى حساب المشتري أو ردها إليه بالتناسب مع سعر العقد شريطة أن يقوم المشتري، إذا طلب البائع ذلك، بإرجاع هذه المنتجات، على نفقته الخاصة، إلى البائع. تمثل سبل الانتصاف المنصوص عليها في هذا **القسم 11 (و)** سبيل الانتصاف الوحيد والحصري للمشتري والالتزام الوحيد والكامل على البائع فيما يتعلق بأي إخلال بالضمان المحدود المنصوص عليه في **القسم 11 (أ)**.

## 12. تقييد المسؤولية.

أ. لن يكون البائع مسؤولاً، بأي حال من الأحوال، عن أي أضرار تبعية أو غير مباشرة أو عرضية أو خاصة أو تحذيرية أو تأديبية أو عن فوات الأرباح أو خسارة الإيرادات أو انخفاض القيمة مما ينشأ عن انتهاك هذه الشروط أو يتعلق به، سواءً أكان المشتري قد أفصح للبائع مسبقاً عن احتمالية وقوع هذه الأضرار أم لا وسواءً أكان من الممكن توقعها بشكل معقول أم لا، وذلك

بصرف النظر عن النظرية القانونية أو المنصفة (العقد أو المسؤولية التصهيرية أو غير ذلك) والتي تستند إليها المطالبة وبصرف النظر عن عدم تحقق أي سبيل انتصاف متفق عليه أو غيره في غرضه الأساسي.

ب. وفي جميع الأحوال، لن يتجاوز الالتزام الكلي للبائع الذي ينشأ عن أي منتج أو فيما يتعلق به، وسواءً كان ناجماً عن أو فيما يتعلق بأي انتهاك للعقد أو المسؤولية التصهيرية (بما في ذلك الإهمال) أو غير ذلك، إجمالي المبالغ المدفوعة إلى البائع مقابل هذا المنتج.

**13. المرتجعات المصرح بها.** تُجرى جميع عمليات بيع المنتجات إلى المشتري في اتجاه واحد ولا يجوز إرجاع أي منها دون الحصول على موافقة كتابية مسبقة من البائع. وبوجه عام، وإضافة إلى شرط الموافقة الكتابية المسبقة، لن تقبل برأي أي مرتجعات من المشتري إلا إذا كان طلب الإرجاع قد تم تقديمه في الوقت المناسب بعد شحن المنتج (المنتجات) المعني إلى المشتري على أن يكون المنتج (المنتجات) في حالة جيدة قابلة لإعادة الاستخدام وأن يكون ما زال منتج برأي قياسي (أي ليس من المنتجات المصنوعة حسب الطلب أو المتهاكلة أو التي تشكل جزءاً من شراء حصة أسهم). وفيما يتعلق بأي مرتجعات، يعمل البائع بشكل عام على منح انتمان (والذي يجوز أن يخصم منه نفقات الشحن وإعادة التخزين والتجديد).

**14. حقوق الملكية الفكرية.** تعود جميع حقوق النشر والتأليف وبراءات الاختراع والعلامات التجارية والأسرار التجارية والمعرفة الفنية وغيرها من حقوق الملكية الفكرية أو المسجلة الملكية بموجب قوانين أي ولاية قضائية على مستوى العالم ("حقوق الملكية الفكرية") التي ترتبط بالمنتجات أو تتعلق بها، بشكل فردي وحصري إلى البائع. ويحتفظ البائع بجميع حقوق الملكية الفكرية المستخدمة في تصنيع المنتجات أو أي من أجزاء مكوناتها أو المضمنة بها أو المستخدمة فيها أو المتعلقة بها بأي طريقة أخرى، ولا يمتلك المشتري أي حصة ملكية في أي من حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالبائع. ولا يستخدم المشتري حقوق الملكية الفكرية للبائع إلا بما يتوافق مع هذه الشروط ووفق أي تعليمات مقدمة من البائع. ولا يتم منح أي ترخيص، سواءً صريحاً أو ضمناً، فيما يتعلق بأي من حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالبائع. وفي حالة حصول المشتري على أي من حقوق الملكية الفكرية التي تتعلق بأي منتج بموجب القانون أو غير ذلك، فيتم اعتبار هذه الحقوق قد تم التنازل عنها بشكل نهائي لا رجعة فيه إلى البائع دون اتخاذ إجراءات إضافية. ويجب على المشتري، على نفقته الخاصة، تحرير الوثائق والقيام بالأشياء الضرورية لتمكين البائع من حماية حقوق الملكية الفكرية خاصته.

**15. تغيير التصميم.** يحتفظ البائع بحقه في تغيير أو التوقف عن أو تعديل تصميم المنتجات وهيتها دون تقديم إخطار مسبق ودون أن يتحمل أي مسؤولية إضافية.

**16. الامتثال للقانون.** يجب على المشتري الامتثال لجميع القوانين واللوائح والأنظمة المعمول بها وأن يحتفظ بشكل فعال بجميع التراخيص والأذونات والتصاريح والموافقات والرخص التي يحتاجها لأداء التزاماته بموجب الاتفاقية. وتعتبراً لما سبق (ودون تقييده)، يُرجى ملاحظة ما يلي فيما يتعلق بالامتثال:

أ. **الامتثال التجاري.** يجب أن يمثل المشتري لجميع القوانين التي تحكم الرقابة على التصدير/الاستيراد وغيرها من اللوائح بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، القوانين التي تحكم إعادة التصدير. وإذا كان المشتري يسعى للحصول على المنتج (المنتجات) بغرض إعادة بيعه، يتطلب هذا الامتثال أن يكون المشتري على معرفة بطبيعة الاستخدام النهائي لهذا المنتج (المنتجات) أو استخدامه النهائي أو وجهته النهائية أو الوقائع الأخرى المتعلقة ببيعه وأن ينتبه إلى "الرايات الحمراء" في الظروف المتعلقة بعملية البيع هذه. ويلتزم المشتري بالامتثال لبرنامج برأي بشأن الامتثال التجاري فيما يتعلق بأي بيع أو شراء للمنتج (المنتجات). ويجب أن يتواصل المشتري مع شركة برأي لتأكيد الامتثال لمتطلبات هذا البرنامج.

ب. **قوانين مكافحة الفساد.** يجب على المشتري الامتثال للقوانين واللوائح المعنية بمكافحة الرشوة والفساد بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، قانون الرشوة البريطاني لسنة 2010 وقانون الممارسات الأجنبية الفاسدة الأمريكي. ويجب ألا يدفع المشتري أو يعرض أو يقدم وعداً بدفع، سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر، أي شيء له قيمة بغرض التأثير على أي قرار رسمي أو السعي إلى كسب التأثير على أي قرار من هذا القبيل من خلال أي شخص أو مؤسسة تتبع أي جهة حكومية أو منظمة أو كيان تجاري مملوكاً كلياً أو جزئياً لأي جهة حكومية. ويجب أن يتواصل المشتري مع شركة برأي بخصوص أي معاملة فيما يتعلق بالمنتج (المنتجات) المقدم بموجب هذه الاتفاقية والتي قد تستدعي تطبيق هذه القوانين. ويجوز لشركة برأي أن تنهي بشكل فوري، دون أدنى مسؤولية عليها، أي عملية بيع أو اتفاق أو صلة تربطها بأي شخص يخالف هذه القوانين.

**17. الإنهاء.** إضافة إلى أي سبل انتصاف يجوز تقديمها بموجب الاتفاقية، يجوز للبائع إنهاء الاتفاقية بأثر فوري بمقتضى إخطار كتابي إلى المشتري في الحالات التالية: (1) إذا لم يسدد المشتري أي مبلغ عند استحقاقه؛ أو (2) إذا لم يؤدي المشتري أو يمثل بأي طريقة أخرى لأي من شروط الاتفاقية بشكل كلي أو جزئي؛ أو (3) إذا أصبح المشتري معسراً أو قدم عريضة إفلاس أو بدأ هو أو تم البدء ضده في تنفيذ إجراءات إفلاس أو حراسة قضائية أو إعادة تنظيم أو تنازل لصالح الدائنين.

**18. التنازل.** لا يسري أي تنازل مقدم من البائع عن أي من أحكام هذه الشروط أو الاتفاقية إلا إذا تم التعبير عنه كتابياً بشكل صريح والتوقيع عليه من قبل البائع. ولا يعتبر أو يُفسر أي عجز عن ممارسة أو التأخر في ممارسة أي حقوق أو سبل انتصاف أو صلاحيات أو امتيازات ناشئة عن الاتفاقية على أنه تنازل عنها. ولا تحول الممارسة الفردية أو الجزئية لأي حقوق أو سبل انتصاف أو صلاحيات أو امتيازات بموجب هذه الاتفاقية دون أية ممارسة أخرى أو إضافية لها أو ممارسة أي حقوق أو سبل انتصاف أو صلاحيات أو امتيازات أخرى.

**19. المعلومات السرية.** تعتبر جميع المعلومات السرية (كما هي مُعرّفة أدناه) الخاصة بالبائع والتي يفصح عنها للمشتري، سواءً أفصح عنها شفهيًا أم أفصح عنها أو تم الوصول إليها خطياً أو إلكترونياً أو في أي صورة أو وسيط آخر، وسواءً تم تمييزها أو تحديدها أو تعريفها بأي شكلٍ آخر بأنها "سرية" أم لا، فيما يتعلق بهذه الشروط أو الاتفاقية معلومات سرية ويقتصر استخدامها على تنفيذ هذه الاتفاقية ولا يجوز الإفصاح عنها أو نسخها ما لم يسمح بذلك البائع خطياً. يجب على المشتري أن يقوم على الفور، لدى طلب البائع ذلك، بإعادة جميع المعلومات السرية التي وردته من البائع. ويحق للبائع الانتصاف بأمر زجري عن أي انتهاك لهذا القسم. ولأغراض هذه الاتفاقية، يُقصد بعبارة "المعلومات السرية" جميع المعلومات غير المتاحة في المجال العام أو السرية أو المعلومات مسجلة الملكية الخاصة بالبائع بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الشؤون التجارية وخطط الأعمال والأسرار التجارية والملكية الفكرية والمواصفات والعينات والأنماط والتصاميم ومعلومات الزبائن ومعلومات العملاء ومعلومات الموردين والبيانات الفنية والتطبيقات والخصائص والنظم والإجراءات والخدمات والعمليات والأساليب والمخططات والمعرفة الفنية والمعدات وخطط التطوير والوثائق وأدلة المستخدم والإستراتيجيات والمواد التدريبية والتكاليف والتسعير والتخفيضات أو الخصومات والاختراعات والاكتشافات أو أي مسائل سرية أخرى يتم الحصول عليها فيما يتعلق بالبائع أو المنتجات.

**20. القوة القاهرة.** لن يكون البائع ولا المشتري منتهكاً للعقد ولا ملزماً تجاه الطرف الآخر بشأن أي تأخير أو أضرار إذا تعذر عليه أداء هذه الشروط والاتفاقية (باستثناء دفع الأموال) نتيجة حدث قوة القاهرة يقع خارج سيطرته وليس ناشئاً عن إهمال الطرف المتأثر ("القوة القاهرة"). وتتضمن أحداث القوة القاهرة على سبيل المثال لا الحصر، الزلازل أو الفيضانات أو الأعاصير أو العواصف المدارية الدوامية أو ضربات البرق أو العواصف الثلجية أو انهيار الجبال الجليدية أو السرب الجليدي والكوارث الجوية والبحرية أو الانفجارات والحرائق أو الأوبئة أو القضاء والقدر أو أعمال العدو العام أو الحرب أو الإرهاب أو حالات الطوارئ الوطنية أو الغزو أو التمرد أو مكافحة الشغب أو الإضراب أو إغلاق رب العمل لأعماله أو الحصار أو المنازعات الصناعية الأخرى أو أي قوانين أو قواعد أو تشريعات أو أوامر أو توجيهات أو متطلبات أو تدخلات من قبل أي جهة حكومية أو من قبل وكالة حكومية أو عدم القدرة أو التأخر في الحصول على إمدادات كافية أو مناسبة من المواد أو انقطاع التيار الكهربائي أو ظروف أخرى لا تخضع لسيطرة الطرف والتي، بممارسة العناية المعقولة، يعجز الطرف عن منعها أو معالجتها سواءً كانت مماثلة أم متباينة، وسواءً كانت متوقعة أم غير متوقعة. وفي حالة وقوع أي حدث قوة القاهرة، يُمنح البائع الوقت الإضافي الذي يكون مطلوباً على نحو معقول لأداء التزاماته.

**21. إحالة الحقوق والالتزامات.** لا يجوز للمشتري إحالة أي من حقوقه أو تقييده أي من التزاماته بموجب هذه الاتفاقية دون الحصول على الموافقة الخطية المسبقة من البائع. وتعتبر أي إحالة أو تفويض مزعوم انتهاكاً لهذا القسم لاغياً وباطلاً. ولن تؤدي أي إحالة أو تفويض من هذا القبيل إلى إعفاء المشتري من أي من التزاماته بموجب هذه الاتفاقية.

**22. التعديل والتغيير.** يجوز تعديل هذه الشروط أو تغييرها فقط في نسخة كتابية تُشير تحديداً إلى أنها تُعدل هذه الشروط ويتم التوقيع عليها من قبل ممثل مفوض عن كلٍ من البائع والمشتري.

**23. العلاقة بين الطرفين.** تُعتبر العلاقة بين الطرفين علاقة بين متعاقدين مستقلين. ولا يُفسر أي شيء يرد في هذه الشروط أو الاتفاقية على أنه ينشئ أي وكالة أو شراكة أو مشروع مشترك أو أي شكل آخر من الأعمال المشتركة أو التوظيف أو العلاقة الائتمانية بين البائع والمشتري ولا يتمتع أي طرف بسلطة التعاقد لصالح الطرف الآخر أو إلزامه بأي حال من الأحوال.

**24. عدم وجود أطراف ثالثة مستفيدة.** هذه الشروط والاتفاقية هي لصالح البائع والمشتري وخلفائهم المعنيين والمتنازل لهم المسموح لهم فقط ولا يوجد فيها أي شيء، صريح أو ضمني، يهدف إلى منح أو يمنح أي شخص أو كيان آخر أي حق قانوني أو إنصافي أو منفعة أو انتصاف من أي نوع كان بموجب هذه الشروط أو بسببها.

**25. القانون الحاكم/ الولاية القضائية/ التنازل عن حق المحاكمة أمام هيئة المحلفين.** تخضع هذه الشروط والاتفاقية والعلاقات بين الطرفين للقوانين الإجرائية والموضوعية الخاصة بولاية تكساس، باستثناء مبادئ تعارض القوانين والتي قد تسمح بتطبيق القانون الموضوعي أو الإجرائي لولاية قضائية أخرى. وفي حالة صدور قاعدة أو حكم يقضي بعدم تطبيق قانون ولاية تكساس على أي نزاع بين الطرفين، فستخضع هذه الشروط والاتفاقية والعلاقات بين الطرفين لأغراض هذا النزاع لقوانين الولاية القضائية التي يقع فيها مصنع بري المعني بالبيع، باستثناء مبادئ تعارض القوانين التي قد تسمح بتطبيق القانون الموضوعي أو الإجرائي لولاية قضائية أخرى.

إذا كان مصنع براى المعنى بالبيع يوجد في أي ولاية أو منطقة أو مقاطعة بالولايات المتحدة الأمريكية، فيتعين على كل طرف: (أ) الإذعان بشكل قاطع للاختصاص القضائي وأماكن المحاكمة الخاصة بمحاكم مقاطعة هاريس بولاية تكساس من أجل تسوية أي نزاع ينشأ عن أو فيما يتعلق بهذه الشروط والاتفاقية والعلاقات بين الطرفين؛ و(ب) التنازل عن علم واختيار عن جميع حقوق المحاكمة أمام هيئة محلفين في أي إجراءات قانونية تتعلق بهذه الشروط والاتفاقية والعلاقات بين الطرفين.

إذا كان مصنع براى المعنى بالبيع غير كائن في أي ولاية أو منطقة أو مقاطعة بالولايات المتحدة الأمريكية، فإن كل طرف يوافق على تسوية جميع النزاعات التي تنشأ بسبب هذه الاتفاقية أو الأمر (الأوامر) بشكل نهائي، مع مراعاة الدفوع التي يسمح بها القانون المعمول به، طبقاً لقواعد تحكيم غرفة التجارة الدولية بواسطة محكم واحد يتم تعيينه وفقاً للقواعد المذكورة، ويجرى التحكيم باللغة الإنجليزية ضمن حدود مدينة هيوستن بولاية تكساس. ويجب أن يتمتع المحكم بالمؤهلات التالية لكي يتم تعيينه: (1) أن يكون من خريجي كلية قانون بالولايات المتحدة الأمريكية؛ و(2) أن يتمتع بخبرة تزيد على عشرين عاماً في مجال التقاضي و/أو التحكيم في النزاعات التجارية المعقدة؛ و(3) أن يكون مصرحاً له بممارسة القانون في ولاية تكساس؛ و(4) أن يكون محايداً. للمحكم سلطة التوزيع النسبي للمسؤوليات على الطرفين، ولكنه لا يتمتع بسلطة الحكم بأي تعويضات أو سبل انتصاف غير متوفرة بموجب، أو تزيد عن، البنود الصريحة لهذه الشروط أو الاتفاقية. سيتم عرض قرار التحكيم على الطرفين في صورة كتابية وسيشمل، بناءً على طلب أي من الطرفين، الاكتشافات الوقائية واستنتاجات القانون. ويجوز تأكيد القرار وتنفيذه في أي محكمة ذات اختصاص قضائي. ويوافق كل من المشتري والمورد بموجب هذه الاتفاقية ويخضعان للتحكيم المذكور آنفاً والولاية القضائية لأي محكمة محلية أو ولايائية أو فيدرالية تقع داخل حدود هيوستن بولاية تكساس كولاية قضائية لاستئناف نتائج التحكيم أو الطعن عليها والتنازل عن أي حق يتمتع به هذا الطرف لنقل مكان المحاكمة إلى أي ولاية قضائية أخرى. ويحتفظ الطرفان صراحةً بجميع الحقوق لمباشرة الانتصاف بأمر زجري في أي محكمة تقع في هيوستن بولاية تكساس. ويُقر الطرفان ويوافقان على أن هذه الاتفاقية تتضمن أنشطة تجارية بين الولايات (وبالتالي ستخضع جميع دعاوى التحكيم بموجب هذه الاتفاقية لقانون التحكيم الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية بصرف النظر عن أي أحكام قانونية ولايائية تقضي بخلاف ذلك).

**26. الإخطارات.** تكون جميع الإخطارات والطلبات والموافقات والدعاوى والمطالبات والتنازلات والاتصالات الأخرى التي تتم بموجب هذه الاتفاقية (يُشار إلى منها بـ "الإخطار") كتابيةً وموجهةً إلى الطرفين على العناوين الموضحة على وجه عرض الأسعار أو إلى أي عنوان آخر قد يعينه الطرف المتلقي كتابياً. وتُسلم جميع الإخطارات بشكل شخصي أو عن طريق ساعي بريد ليلي معتمد على المستوى الوطني (مع سداد جميع الرسوم مسبقاً) أو الفاكس (مع تأكيد الإرسال) أو عبر البريد الإلكتروني أو البريد المعتمد أو المسجل (مع إرجاع إيصال الاستلام ودفع أجره البريد مسبقاً في كل حالة). باستثناء ما هو منصوص عليه في هذه الاتفاقية، يكون الإخطار سارياً فقط في حالة (1) استلام الطرف المتلقي (وتأكيد هذا الاستلام في حالة الإرسال عبر الفاكس أو البريد الإلكتروني)، و(2) التزام الطرف الذي يعطي الإخطار بمتطلبات هذا القسم.

**27. قابلية الفصل بين الأحكام.** إذا تم تحديد أي من هذه الشروط أو غيرها من شروط أو أحكام الاتفاقية على أنها باطلة أو غير قانونية أو غير قابلة للإنفاذ في أي ولاية قضائية، فلن يؤثر مثل هذا البطلان أو عدم القانونية أو عدم القابلية للإنفاذ على أي شرط أو حكم آخر أو يؤدي إلى إبطال أو إلغاء مثل هذا الشرط أو الحكم أو يجعله غير قابل للإنفاذ في أي ولاية قضائية أخرى.

**28. الأخطاء الكتابية.** يحتفظ البائع بالحق في تصحيح جميع الأخطاء الاختزالية أو الكتابية أو الإغفالات في أي وثائق (سواءً كانت عروض أسعار أو فواتير أو غيرها من الوثائق).

**29. استمرارية سريان الأحكام.** يظل أي حكم من أحكام الاتفاقية تقتضي طبيعته أن ينطبق بعد أي إنهاء أو انتهاء للاتفاقية، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) الأحكام التالية: يظل الامتثال للقوانين والسرية والقانون الحاكم/الولاية القضائية واستمرارية سريان الأحكام سارياً بعد أي إنهاء أو انتهاء .

**30. البيانات المنشورة.** تعتبر جميع الأبعاد والأوزان ودرجات الحرارة ومعدلات الضغط وغيرها من البيانات المنشورة الخاصة بالمنتجات تقريبية.